معيار المحاسبة المصرى رقم (١٩)
الإفصاح بالقوائم المالية
للبنوك و المؤسسات المالية المشابهة

نطاق المعيار

نطاق المعيار

١- يجب تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة (ويشار إليها فيما بعد بالبنوك).

٢- لأغراض هذا المعيار فإن مصطلح "بنك" يتضمن كافة المؤسسات المالية التى يكون أحد أنشطتها الرئيسية قبول الودائع و الاقتراض من الغير بهدف الإقراض و الاستثمار.

ويسرى هذا المعيار على مثل هذه المنشآت سواء كانت كلمة "بنك" موجودة فى اسمها أم لا .

٣- تختلف العمليات التى تزاولها البنوك عن تلك التى تزاولها المنشآت الأخرى، بالتالى تختلف المتطلبات المحاسبية و متطلبات إعداد التقارير عن تلك المتطلبات الخاصة بالمنشآت الأخرى ، لذا فإن هذا المعيار يحدد المتطلبات الخاصة للبنوك.

٤- يطبق هذا المعيار على القوائم المالية المستقلة لكل بنك وكذا على القوائم المالية المجمعة للبنك.

خلفية عن المعيـــار

- يحتاج مستخدمو القوائم المالية للبنك إلى معلومات مناسبة يمكن الاعتماد عليها فضلاً عن قابليتها للمقارنة وذلك لكى تساعدهم فى تقييم أداء البنك ومركزه المالى ، كما أنها تكون مفيدة لهم عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. كما أنهم يحتاجون أيضاً إلى معلومات تساعدهم على تفهم السمات الخاصة بالعمليات التى يزاولها البنك بصورة أفضل .

- ويحتاج مستخدمو القوائم المالية للبنك لمثل هذه المعلومات حتى ولو كان البنك يخضع لإشراف الجهات الرقابية ويقدم لها معلومات وبيانات لا تكون متاحة دائماً للجمهور ، وبناء على ذلك يحتاج الأمر أن تكون الإفصاحات بالقوائم المالية للبنك شاملة إلى درجة كافية لمواجهة احتياجات مستخدمى القوائم المالية .

السياسات المحاسبية

السياسات المحاسبية

تستخدم البنوك أساليب مختلفة لإثبات وقياس البنود المختلفة بالقوائم المالية، ومن أجل تمكين مستخدمى القوائم المالية للبنك من تفهم الأسس التى أعدت بموجبها القوائم المالية للبنك، يحتاج الأمر إلى الإفصاح عن السياسات المحاسبية التى تتناول البنود التالية :

(أ) كيفية تحقق الأنواع الرئيسية من الإيرادات.

(ب) تقييم الاستثمارات والأوراق المالية المتداولة.

(ج) التمييز بين المعاملات و الأحداث الأخرى التى تؤدى إلى الاعتراف بالأصول والالتزامات بالميزانية والمعاملات و الأحداث الأخرى والتى ينشأ عنها وجود ارتباطات والتزامات محتملة فقط.

(د) أسس تحديد خسائر القروض و السلفيات ، وكذا أسس إعدام القروض و السلفيات غير القابلة للتحصيل.

(هـ) أسس تحديد أعباء المخاطر المصرفية العامة والمعالجة المحاسبية لهذه الأعباء.

قائمة الدخل

قائمة الدخل

- يجب على البنك أن يعرض قائمة الدخل على أساس تجميع بنود الإيرادات والمصروفات مبوبة حسب طبيعتها و الإفصاح عن مبالغ الأنواع الرئيسية لهما .
- بالإضافة إلى الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة بمعايير المحاسبة المصرية الأخرى، يجب أن يشمل الإفصاح فى قائمة الدخل أو فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية كحد أدنى عن بنود الإيرادات و المصروفات التالية:

- عائد القروض و أذون الخزانة و الأرصدة لدى البنوك.
- تكلفة الودائع و الاقتراض.
- توزيعات الأسهم ووثائق الاستثمار.
- إيرادات الرسوم و العمولات.
- مصاريف الرسوم والعمولات.
- الأرباح ناقصاً الخسائر الناتجة عن التعامل فى الأوراق المالية المحتفظ بها بغرض التداول.
- الأرباح ناقصاً الخسائر الناتجة عن التعامل فى الأوراق المالية المحتفظ بها بغرض الاستثمار.
- الأرباح ناقصاً الخسائر الناتجة عن التعامل فى العملات الأجنبية .
- خسائر إضمحلال فى القروض والسلفيات.
- المصروفات الإدارية والعمومية.

يجب أن لا يتم إجراء مقاصة بين بنود الإيرادات والمصروفات، فإن إجراء تلك المقاصة لا يساعد على تقييم أداء أنشطة البنك كل على حدة، إستثناء من ذلك تظهر الأرباح والخسائر الناتجة عن البنود التالية بالصافى:

١- عمليات النقد الأجنبى.
٢- بيع إستثمارات مالية.
٣- فروق تقييم إستثمارات مالية بغرض المتاجرة.
٤- فروق تقييم إستمارات مالية أخرى.

يجب أن يتم الإفصاح عن متوسط معدلات سعر العائد سواء على الأصول أو الإلتزامات خلال الفترة.

الميزانيـــة

الميزانيـــة

1. يجب على البنك أن يعرض الميزانية على أســاس تجميع بنود الأصول والالتزامات مبوبة حسب طبيعتها ومرتبة حسب درجة سيولتها النسبية فيما بينها .
2. بالإضافة إلى المتطلبات الواردة بمعايير المحاسبة المصرية الأخرى ، يجب أن تفصح الميزانية أو الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن بنود الأصول والالتزامات التالية على الأقل :

الأصول

- النقدية والأرصدة لدى البنك المركزى.
- الأرصدة لدى البنوك سواء كانت حسابات جارية أو ودائع .
- أذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى التى يمكن إعادة خصمها لدى البنك المركزى .
- الأوراق المالية الحكومية والاستثمارات الأخرى المحتفظ بها بغرض التداول .
- قروض وسلفيات للعملاء والبنوك .
- الأوراق المالية المحتفظ بها بغرض الاستثمار.

الإلتزامات

- الأرصدة المستحقة للبنوك " حسابات جارية وودائع و قروض قصيرة الأجل".
- المبالغ المستحقة للمودعين.
- شهادات الإيداع.
- السندات.
- القروض طويلة الأجل.
- أرصدة أخرى مستحقة .
- المخصصات غير المتعلقة بأصول معينة .

- **لا يتم التفرقة بين البنود المتداولة وغير المتداولة بسبب أن معظم أصول وإلتزامات البنك يمكن تحقيقها أو سدادها فى المستقبل القريب.**

- **يجب أن يقوم البنك بالإفصاح عن القيمة العادلة لكل مجموعة من الأصول المالية والإلتزامات المالية وذلك طبقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٥) الخاص بالأدوات المالية – الإفصاح والعرض.**

الظروف المحتملة والارتباطات
بما فى ذلك البنود غير المدرجة بالميزانية

يجب على البنوك الافصاح عن الظروف المحتملة والارتباطات الخاصة بالمخصصات والأصول والالتزامات المحتملة كما يلى:-

أ - طبيعة وقيمة الارتباط.
ب - طبيعة وقيمة الظروف المحتملة والارتباطات الناشئة عن البنود خارج الميزانية.

يحتاج مستخدمو القوائم المالية إلى التعرف على الإلتزامات المحتملة، وذلك للحكم على درجة السيولة التى يتمتع بها البنك وقدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته.

تواريخ استحقاق الاصول والالتزامات

تواريخ استحقاق الاصول والالتزامات

يجب على البنك الافصاح عن تحليل الأصول والالتزامات طبقاً لتواريخ استحقاقاتها مبوبة على أساس الفترة المتبقية من تاريخ الميزانية و حتى تاريخ استحقاقها.

ولغرض تقديم معلومات مناسبة لتقييم درجة السيولة، يقوم البنك بالإفصاح كحد أدنى عن تحليل الأصول والإلتزامات وفقا لتواريخ الإستحقاق، فعلى سبيل المثال فى حالة القروض والسلفيات فإنه يتم تجميعها على أساس ما يستحق خلال سنة وتلك التى تستحق بعد أكثر من سنة.

من الضرورى أن تكون فترات الإستحقاق التى يطبقها البنك متماثلة بالنسبة لكل من الأصول والإلتزامات، وهذا يوضح درجة مقابلة تواريخ الإستحقاق ومن ثم حاجة البنك للاعتماد على مصادر أخرى لتوفير السيولة.

تركز الأصول والالتزامات
والبنود غير المدرجة بالميزانية

تركز الأصول والالتزامات والبنود غير المدرجة بالميزانية

يجب على البنوك الإفصاح عن أى تركز لأصولها و التزاماتها والبنود غير المدرجة بالميزانية، وينبغى أن يتم هذا الإفصاح على أساس مناطق جغرافية أو على أساس العملاء أو مجموعة من الصناعات أو أى تركز آخر للمخاطر.

خسائر القروض والسلفيات

خسائر القروض والسلفيات

يجب على البنك أن يقوم بالإفصاح عن الموضوعات التالية :

أ - السياسة المحاسبية التى توضح أسس تحميل القروض و السلفيات غير القابلة للتحصيل كمصروف و بالتالى إعدامها.

ب - بيان عن حركة مخصص القروض و السلفيات خلال الفترة ويجب الإفصاح عن المبلغ المحمل كمصروف خلال الفترة التى تحققت فيها خسائر القروض و السلفيات غير القابلة للتحصيل، وكذلك المبلغ المحمل خلال الفترة عن القروض والسلفيات المعدومة، وكذلك القروض والسلفيات التى تم إعدامها سابقاً ثم استردت.

ج - إجمالى رصيد مخصص القروض والسلفيات فى تاريخ الميزانية.

المخاطر المصرفية العامة

المخاطر المصرفية العامة

- يجب الإفصاح عن أية مبالغ تجنب لمواجهة المخاطر المصرفية العامة بما فيها الخسائر المستقبلية والمخاطر غير المنظورة الأخرى أو الظروف المحتملة، بالإضافة إلى تلك المخاطر التى يجب إثبات استحقاقها طبقا لما ورد بالمعيار المحاسبى المصرى رقم (٢٨) الخاص بالمخصصات والأصول والإلتزامات المحتملة.

المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

- عندما يكون للبنك معاملات مع أطراف ذوى علاقة، فمن المناسب الإفصاح عن طبيعة هذه العلاقة ونوع المعاملات وعناصرها الضرورية وذلك من أجل تفهم القوائم المالية للبنك.